كلمة رئيس الحكومة الفلسطينية، سلام فياض، خلال اجتماع لجنة التنسيق للدول المانحة، على هامش أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة يعتبر فيها أن توسيع الاستيطان يحد من النمو الاقتصادي ويقوض حل الدولتين*

نيويورك، ٢٠٠٨/٩/٢٣

أكد رئيس الوزراء د.سلام فياض على أن القيود الإسرائيلية على حركة الأفراد والبضائع في الأراضي الفلسطينية فضلا عن إستمرار التوسع الاستيطاني، وما نتج عنه من حد للآمال بإمكانية تطبيق حل الدولتين أدى إلى عدم تحقيق الاقتصاد الفلسطيني ما هو مأمول منه في العام ٢٠٠٨، مشيرا إلى أن القيود المفروضة على التنقل والعبور في الضفة الغربية قد زادت من ٥٨٠ نقطة تفتيش وحاجز عسكري في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٦٢٦ بحلول منتصف أيلول ٢٠٠٨.

وقال د.فياض: ’النقص في الاستثمار ناجم عن فرض إسرائيل سلسلة من القيود الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، والقيود المفروضة على التنقل والعبور في الضفة الغربية قد زادت من ٥٨٠ نقطة تفتيش وحاجز في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٦٢٦ بحلول منتصف أيلول ٢٠٠٨، ان تخفيف بعض نقاط التفتيش مؤخراً خطوة إيجابية، ولكن كما ستسمعون اليوم من مختلف الوكالات الدولية ، فان أثرها لم يكن كبيراً.

وكان د.فياض يتحدث خلال اجتماع لجنة التنسيق للدول المانحة، الذي عُقد في نيويورك اليوم على هامش أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بضيافة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي–مون،و برئاسة وزير الخارجية النرويجي، وحضور وزيرة الخارجية الأميركية كوندا ليزا رايس، والمبعوث الخاص للجنة الرباعية الدولية توني بلير، ووفود عربية وأجنبية.

وقال رئيس الوزراء ’الأسوأ من ذلك، أن إسرائيل حرمت المواطنين الفلسطينيين ومجتمع رجال الأعمال من الوصول إلى واستخدام الأراضي والمياه، وغيرها من الموارد، كذلك تم منع إمكانية وجود نشاط اقتصادي كبير بسبب تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية والأسواق ، وصعوبة إستيراد الآلات والمعدات الثقيلة من خلال القيود الصعبة التي تفرضها إسرائيل.

وأشار د.فياض إلى ان ’وقف إطلاق النار الذي تحقق في غزة، بفضل الجهود المصرية، أدى بالتأكيد إلى تخفيف المعاناة الإنسانية وزيادة بعض الواردات ، ولكن قطاع غزة لا زال تحت الحصار’وقال’ لم يسمح باستيراد معظم المدخلات الصناعية، ولا يسمح لقطاع غزة بالتصدير ، وبالتالي حرم سكانه من مصدر رئيسي للدخل، أضف إلى ذلك فان نقص الوقود ، والكهرباء ، والمعدات الطبية وقطع الغيار ، والأوراق النقدية مؤخراً ، أدى إلى انخفاض حاد في قدرة اقتصاد قطاع غزة على العمل.

* **المصدر**: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا
http://arabic.wafa.ps/arabic/942951019975.html

وأضاف رئيس الوزراء "وهكذا، في حين أن الجهات المانحة قدمت أكثر من ١.٣٦ بليون دولار لدعم الميزانية في هذا العام، فإن المستثمرين لم يلحظوا إنخفاضاً كبيراً في تكاليف النقل أو إمكانية الوصول إلى الأسواق . وبالتالي ، فإن معظم المدخرات الفلسطينية لم يتم توجيهها إلى إستثمارات محلية وإنما تراكمت كودائع مصرفية واستثمرت في الخارج ، في حين أن القروض إلى القطاع الخاص قد أخذت في الانخفاض".

وتابع رئيس الوزراء "توسيع المستوطنات، وفي تناقض كامل مع التزامات إسرائيل في إطار خارطة الطريق والتزامات أنابوليس ، لا تزال تحد من الفضاء الاقتصادي الفلسطيني ، ولكنها أيضا تبعد الأفق السياسي بحل الدولتين، وقد أدى ذلك إلى تراجع أي توقعات نمو ايجابية سبق وقد تولدت لدى للمستثمرين. ومما زاد الطين بلة، ما يجري مؤخراً من تزايد في عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين ، دون أي رد حازم من جانب القوات الإسرائيلية".

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه بعد التدهور الأمني الذي عاشته المناطق الفلسطينية في السنوات الأخيرة ، و ظهور الميليشيات المسلحة، وانهيار كامل للقانون والنظام، فإن انتشار أفراد الشرطة والأمن المدربين بشكل أفضل في مختلف المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية كان إيذانا ببدء بيئة جديدة في الضفة الغربية "وقال: "لقد جرت تحسينات على هيكلية قيادة قوات الأمن الفلسطينية وأُدخلت إصلاحات لتعزيز القدرات الإدارية لكبار الضباط، كما أن إنضباط أفراد الأمن قد تحسن بشكل كبير وكذلك معنوياتهم، ونتيجة لذلك ، تم إنهاء نشاط الميليشيات وظاهرة استعراض السلاح. وبدأ الناس يشعرون الآن بوجود إطار قانوني يمكن إنفاذه، حيث تجري المحاكمات على الأعمال الإجرامية . ويمكن للمجتمع المدني أن يعمل دون عراقيل أو تهديد أو ابتزاز. قوات الأمن في السلطة الوطنية الفلسطينية جلبت معها قدرا جيدا من الاستقرار ورفعت مستوى الثقة لدى المواطنين ، ولا سيما لمجتمع الأعمال التجارية. على الأقل من الممكن الآن الحصول على كل من التنمية الاقتصادية وبناء القدرات بشكل منظم".

إلا أنه أكد : "ومما يؤسف له أن الغارات المتكررة على المناطق الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى تقويض جهود السلطة الوطنية الفلسطينية لضمان استقرار نابلس وجنين وغيرها من المناطق" وقال: " مثل هذه الغارات تشكل انتهاكا لالتزامات إسرائيل بموجب الاتفاق الانتقالي وخارطة الطريق ، وتهدف فقط إلى إضعاف مصداقية السلطة الوطنية الفلسطينية. صحيح أن وتيرة الغارات الإسرائيلية قد تراجعت نسبياً في الأسابيع الأخيرة ، ولكن يجب القول أن الاعتراف من جانب إسرائيل بتحسن أدائنا الأمني استغرق وقتا طويلاً، ونحن لا نريد أن ننتظر سنة أخرى قبل وقف الغارات وأن تكون قواتنا الأمنية مخولة تماما".

وشدد رئيس الوزراء على أنه" نحن أيضا نعمل على إعادة هيكلة مؤسساتنا القضائية لاستعادة ثقة الجمهور في النظام القضائي ، والحد من تراكم القضايا ولإنفاذ قرارات المحاكم. لقد تم تخصيص الأموال لتعيين ٧٠ قاض جديد ونحو ١٠٠ وكيل نيابة. ويجري حالياً بناء مقار محاكم ومرافق احتجاز. وبالفعل هناك زيادة كبيرة في حالات إنفاذ الأحكام".

وذكر فياض ان "مبادرتنا الثانية هدفت إلى تلبية الاحتياجات الفورية للمجتمعات المحلية الفلسطينية من خلال التركيز على المشاريع الصغيرة ، ولا سيما في المناطق الريفية، وخاصة تلك

الأكثر تضرراً من الجدار والاستيطان، والتي لا تخضع للقيود والتأخير الإسرائيلي كما هو الأمر بالنسبة للمشاريع التنموية الأكبر'.

وقال' بدأنا في آذار بنحو ١٠٠ مشروع في مختلف المجالات.. مثل إضافة عدد من الغرف الصفية إلى مدرسة، تعبيد طرق جديدة، ربط قرى بشبكات الكهرباء. عندما أدرك السكان ان هذه المشاريع تم تمويلها وبالفعل تنفيذها، بدأت تصلنا المزيد من الطلبات، الآن، تم إقرار ٩٢٥ مشروعا تم تنفيذ ٢٣٠ مشروعاً والباقي قيد التنفيذ'.

وأضاف'من خلال هذه المشاريع أكدنا وجودنا في المجتمعات المحلية الصغيرة حيث تغيبت السلطة الوطنية الفلسطينية في الماضي، إحياء الاقتصادات الريفية من خلال الاعتماد على المواد واليد العاملة المحلية، إضافة إلى تحسين البنية التحتية الريفية. وهذا ولد الكثير من الثقة وعزز علاقات السلطة الوطنية الفلسطينية على مستوى المجتمع المحلي'.

وتابع' مع زيادة حدة الطلب على هذه المشاريع، فان التمويل أصبح أكثر صعوبة. ومنذ البداية أتى التمويل من وزارة المالية كما نفعل عادة للنفقات الصغيرة، ولكن مواردنا محدودة ويمكن دعم الميزانية المباشر لهذه المشاريع من مجتمع المانحين، وهذا من شأنه أن يكون مفيدا جدا لعملية الميزانية كما انه سيكون مظهرا ملموسا من مظاهر التكامل بين النفقات المتكررة والتنمية ضمن ميزانية موحدة'.

من جهة ثانية فقد أكد رئيس الوزراء على مثابرة السلطة الوطنية الفلسطينية في إصلاح الإدارة المالية العامة، وإحراز تقدماً ملموساً في عدة مجالات أبرزها إتمام ربط عشرة وزارات في شبكة نظام المحاسبة الجديد، وتعزيز الضوابط المالية، وإجراء مراجعة داخلية لحسابات أربعة وزارات، كما تم الوفاء ومنذ آذار الماضي بما وعدنا به، حيث يتم في الخامس عشر من كل شهر نشر بيانات شاملة عن الإيرادات والنفقات في الميزانية على الموقع الالكتروني لوزارة المالية. كما تم إصدار تعميماً حول ميزانية عام ٢٠٠٩، تم بموجبه الطلب من الوزارات توضيح استراتيجياتها وأهدافها ، حتى يكون اندماج النفقات المتكررة والتنموية أكثر فعالية. إضافة إلى العمل على تعزيز قدرات مكافحة غسل الأموال سواء في سلطة النقد الفلسطينية أو في القطاع القضائي.

وقال'كما تعلمون، فان تنفيذ الميزانية في العام ٢٠٠٨ كان قوياً للغاية، ونتوقع أن العجز في الميزانية بحلول نهاية هذا العام سيكون على المسار المتوقع. مجتمع المانحين ساعدنا على المحافظة على سجل من دون انقطاع لدفع الرواتب واستدامة الإصلاحات المالية من خلال دعمهم للميزانية الذي بلغ ١.٣٦ بليون دولار منذ بداية هذا العام حتى الآن. الأمر الذي ساعدنا على دفع متسارع لمتأخرات الأجور لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، والتعامل مع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي'.

وأشار د.فياض' للأسف، فإن الاقتصاد الفلسطيني لم يكن جيدا في العام ٢٠٠٨ بالمستوى الذي تم توقعه. تقييمنا للأداء الاقتصادي الفلسطيني في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك قطاع غزة، يشير إلى زيادة طفيفة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. التقييمات الأخرى من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تشير إلى الركود أو زيادة طفيفة في الإنتاج. مهما كان الأمر فإن الاقتصاد الفلسطيني يعمل بما يقل كثيرا عن إمكاناته. اعتمادنا على التمويل من الجهات المانحة قد زاد أيضا'.

وأضاف 'يمكن للمرء أن يذكر العديد من العوامل الكامنة وراء إستمرار ضعف الاقتصاد الفلسطيني مثل التضخم، وتفريغ قطاع غزة وانخفاض نمو الاقتصاد في إسرائيل. وهناك سبب أكثر جوهرية، في رأينا، هو قتامة مشاعر الاستثمار التي أعرب عنها القطاع الخاص الفلسطيني. هناك نقص في

الاستثمار الفلسطيني في مرافق الإنتاج الجديدة، خاصةً في قطاع التكنولوجيا الجديدة وقطاعات التصدير. في الوقت الذي لا يزال هناك استثمار في الإسكان، وهناك استثمارات ضئيلة للغاية في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، وهذا النقص في الاستثمار ناجم عن فرض إسرائيل سلسلة من القيود الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

وكان رئيس الوزراء قد عقد قبيل الاجتماع سلسلة من الاجتماعات مع الوزراء ورؤساء الوفود العربية والأجنبية تم خلالها بحث العلاقات الثنائية، حيث وضعهم في صورة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/